

Distr.: General
14 July 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماكاي (نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنتسوف

المحتويات

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/59/707) و (A/59/735)

١ - السيد ساش (المراقب المالي بالنيابة): في سياق عرضه لتقرير الأمين العام عن الميزانية المنقحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/707)، قال إن الميزانية المنقحة نصت على نشر ٦٧٤ ٥ فردا إضافيا من الوحدات العسكرية، و ٨٦ من أفراد الشرطة المدنية وما مجموعه ٦٩٨ من الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة. ويمثل المبلغ المنقح المطلوب زيادة على المبلغ المخصص حاليا بنسبة ٣٥,٧ في المائة. وستزداد تكاليف الأفراد العسكريين والشرطة بنسبة ٤٠,٥ في المائة، وستزداد تكاليف الأفراد المدنيين بنسبة ١,٣ في المائة والتكاليف التشغيلية بنسبة ٤٨,٩ في المائة.

٢ - وذكر أنه يطلب إلى الجمعية العامة تخصيص مبلغ قدره ٢٠٠ ٨٨٩ ٢٥٢ دولار للفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، يتضمن مبلغ ٤٩ ٩٥٠ ٠٠٠ دولار الذي سبق أن أذنت به اللجنة الاستشارية، وتوزيع مبلغ قدره ٨٠٠ ٥٩٢ ١٦٨ دولار للفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

٣ - وأضاف أنه يدرك الشواغل التي أعرب عنها في الميزانية المنقحة، التي كان الأمين العام يرمي إلى التطرق إليها في مقترحاته لميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بالتركيز على الهيكل التنظيمي للبعثة، وتبرير الاحتياجات من الموظفين الإداريين الإضافيين، وربط الموارد الإضافية المطلوبة بزيادة

قوام القوات ودراسة توزيع الموظفين المدنيين حسب المكتب وحسب الموقع الجغرافي. ولا يمكن معالجة جميع الشواغل تماما في مقترحات ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ لضيق الوقت. إلا أن الأمانة العامة ستجري استعراضا شاملا للبعثة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وذلك بهدف إدخال تحسينات هيكلية وتشغيلية طويلة الأجل.

٤ - السيد كوزنتسوف (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في سياق عرضه لتقرير اللجنة الاستشارية عن الميزانية المنقحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/735)، قال إن طلب الموارد الإضافية ناشئ من قرار مجلس الأمن الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بتوسيع ولاية البعثة وزيادة قوامها. ولدى النظر في التقديرات المقدمة، وضعت اللجنة الاستشارية نصب أعينها أنه يجب أن تكون الميزانيات المنقحة محدودة، وأن لا تقدم إلا في ظروف استثنائية، وأن ترتبط مباشرة بالتغييرات غير المتوقعة. أما في هذه الحالة، فلم تتمكن من تحديد صلة واضحة بين الموارد المالية أو البشرية الإضافية المطلوبة وزيادة قوام القوات أو التكليف بأنشطة جديدة. وعلاوة على ذلك، لم يرد في وثيقة الميزانية سوى عدد محدود من المؤشرات أو التحليلات عن مدى توفر أنشطة الكيانات الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومراعاة التبرعات المقدمة من الجهات المانحة لدى صياغة طلبات الموارد الإضافية. ومما فاقم هذه المشاكل محاولة إبراز التنظيم الرئيسي الجاري للبعثة في الميزانية المنقحة دون شرح الأسباب الداعية إلى ذلك بوضوح أو البحث في إمكانية مراعاتها على نحو ملائم أكثر في مقترحات ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وكان انطباع اللجنة الاستشارية أنه لم يكن بوسع البعثة أن تضع رؤيا واضحة لهيكلها الإداري أو عملياتها. وما لم يتم ربط المقترحات بشأن الموارد

لأبي بعثة لحفظ السلام أن تتسم بالفعالية وحسن الإدارة وبالتمويل الكامل، وأن تدعم البلد على طريق التغيير السياسي والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - وذكرت أن مجلس الأمن كرر من جديد في قراره ١٥٦٥ (٢٠٠٤) تركيز ولاية البعثة على قضايا أساسية حتى يتسنى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥. وكما اقترح الأمين العام مفهوما سياسيا وعسكريا ولوجستيا منقحا لتضييق الفجوة بين التوقعات بأنه ينبغي أن تكون البعثة قادرة على إنفاذ السلام في أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية وبقدرتها على القيام بذلك. ومما شجع المجموعة الأفريقية أن البعثة قامت، منذ تنقيح ولايتها، بإنشاء ثلاث لجان مشتركة لمساعدة الحكومة الانتقالية على إصلاح قطاع الأمن، والتشريعات الأساسية والانتخابات، وأنها نفذت استراتيجية عسكرية أكثر فعالية، بما في ذلك تفكيك معسكرات المليشيا، وعمليات التطويق والبحث والمناطق الآمنة لحماية الأشخاص المشردين داخليا وحماية العملية الإنسانية.

٩ - وأضافت أن المجموعة الأفريقية تدرك أن الميزانية المنقحة أعدت خلال فترة وجيزة، إلا أنها تشعر بالقلق لأنها لم تف بتوقعات اللجنة الاستشارية. وينبغي لمديري البعثة كفالة أن تحظى الميزانية القادمة برضا اللجنة الاستشارية وأن تعطي الدول الأعضاء تأكيدات بوضع تخطيط ملائم، وتطبيق انضباط وإشراف صارمين في شؤون الميزانية. وفي حين تعرب المجموعة الأفريقية عن تقديرها للجهود التي تبذلها اللجنة الاستشارية لكفالة أن لا تعيق توصياتها عمل البعثة، فإنها تشعر بالقلق للافتراضات التي تنطوي عليها التوصيات المتعلقة بالمساعدة الانتخابية الواردة في الفقرة ٣٢ من تقرير اللجنة الاستشارية. ولم يتخذ قرار بتأجيل الانتخابات، ومن الواضح أن تعليقات اللجنة الاستشارية لتحقيق هذه الغاية

الإضافية مباشرة بزيادة عدد القوات أو توسيع ولاية البعثة، فإنه ينبغي إدراجها في مقترحات ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ لا في الميزانية المنقحة.

٥ - وذكر أن اللجنة الاستشارية أوصت بتأجيل البت في جميع الإجراءات المتعلقة بالوظائف، ريثما تجري البعثة استعراضا شاملا وتقديم مقترحات متناسقة ومبررة في ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. أما بالنسبة للاحتياجات العاجلة، فقد أوصت بأن تبدأ البعثة بتوظيف الموظفين الضروريين لتوسيعها بعمق مؤقتة لا تتجاوز سنة واحدة. ويجب أن تراعي الحاجة لتغطية تكاليف هذه العقود من داخل الموارد المأذون بها حاليا إذا لم توافق الجمعية العامة على إنشاء الوظائف بعد النظر في مقترحات ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ورغم الدفاع عن مقترحات الموظفين على أساس إمكانية تغطيتها من الموارد المأذون بها حاليا بسبب ارتفاع معدلات الشغور، إلا أن هذا السبب لا يرر ممارسات الميزانية السيئة، ولا يراعي ضرورة إعادة الوفورات الناجمة عن ارتفاع معدلات الشواغر إلى الدول الأعضاء.

٦ - أما فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، فقد أوصت اللجنة الاستشارية بتخفيض نفقات السفر الرسمي والنقل الجوي.

٧ - السيدة لوك (جنوب أفريقيا)، تحدثت باسم المجموعة الأفريقية فقالت إنه يجب النظر في احتياجات البعثة من الموارد في سياق الحقائق على الأرض. وقدمت تعازيها إلى حكومة وشعب بنغلاديش لوفاة تسعة من العاملين في حفظ السلام في إيتوري في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقالت إن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطير وصعب، وقد اعتبر منسق الإغاثة في حالة الطوارئ في الأمم المتحدة أن البلد يواجه أكثر حالات الطوارئ الإنسانية خطورة في العالم. إلا أنه ليس من المتعذر تذييل هذه المشاكل. ويمكن

١٢ - واختتمت كلمتها بالقول إن المجموعة تدين بقوة أي شكل من أشكال الاستغلال أو الإيذاء الجنسي من قبل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في عمليات حفظ السلام. وينبغي للأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام أن تبذل ما بوسعها لمنع وقوع مثل هذه الحوادث، ويجب أن تسهم اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في مناقشات اللجنة بشأن هذه المسألة في إطار البندين ١١٤ و ١٢٣ من جدول الأعمال، في الجزء الثاني من دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين المستأنفة.

١٣ - السيد فان دين بوش (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين (بلغاريا ورومانيا) والبلدين المرشحين (كرواتيا وتركيا)، وبلدان عملية الاستقرار والامتنال (ألبانيا، والبوسنة الهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود)، بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، فأشاد بذكرى أفراد حفظ السلام البنغلاديشيين التسعة الذين فقدوا حياتهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقال إن الهجوم المروع والمتعمد الذي شُنَّ ضدهم يبرز الحاجة إلى الاستمرار في دعم البعثة.

١٤ - وأضاف أن الميزانية المنقحة المعروضة على اللجنة لم تبرر بشكل كاف العديد من الموارد المقترحة الإضافية ولا يوجد فيها تبرير منطقي واضح. وقدمت اللجنة الاستشارية تعليقات ذات صلة من شأنها أن توجه تقييم اللجنة. وفي ضوء تغيير ولاية البعثة، ذكر أن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق بشأن البطء الشديد في توظيف الشرطة المدنية، الذين يقومون بدور أساسي في تمهيد الطريق لإجراء الانتخابات. وفيما ينبغي تخصيص الموارد التي تحتاجها البعثة لتقوم بمهامها بشكل فعال، فإن على الأمانة العامة واللجنة الاستشارية تحديد المجالات التي تحتاج لمزيد من الترشيح في

تقع خارج نطاق ولايتها. ويجب أن تعمل اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة معا على أساس أن تجري الانتخابات على النحو المتفق عليه في الاتفاق الشامل والجامع المتعلق بالمرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥ - وأردفت أن على اللجنة أن تدرك الصعوبات اللوجستية الهائلة المتعلقة بإجراء انتخاب حر ونزيه في بلد تزيد مساحته على أوروبا الغربية، لكنه يفتقر إلى شبكة من الطرق والهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وأن تعتبر أنه لم تجر في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتخابات موثوقة منذ ٤٠ عاما، مما يجعل هذه التجربة الأولى من نوعها بالنسبة للعديد من الكونغوليين. وبسبب ضخامة هذه المهمة، فقد حذرت المجموعة الأفريقية من الإمعان في تأخير توظيف موظفي الانتخابات في البعثة ونشرهم، والذين يجب أن يكونوا جاهزين للعمل قبل إجراء الانتخابات بوقت كاف. وتأمل المجموعة بأن يوفر عرض الميزانية القادم الذي يقدمه الأمين العام معلومات مفصلة وتبريرات للموارد المطلوبة لدعم هذه الأنشطة الهامة.

١٦ - ومع أن المجموعة تؤيد قيام تعاون وثيق بين البعثة ومختلف كيانات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فهي لا تؤيد توصية اللجنة الاستشارية بضرورة استخدام الأموال الخارجة عن الميزانية لموظفي المساعدة الانتخابية. وهي تفهم أن تخصيص الأموال للعملية الانتخابية، الذي تم بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا يراعي أنشطة البعثة، التي ينبغي، عوضا عن ذلك، تمويلها من ميزانيتها الخاصة. ويجب عدم تحويل الموارد الشحيحة عن أهدافها المحددة وأن يقدم عرض الميزانية القادمة المقدم من الأمانة العامة إلى اللجنة الاستشارية والدول الأعضاء معلومات مفصلة عن أنشطة البعثة.

١٨ - وأضافت أنه يجب على المنظمة أن تعالج مزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب العاملين في البعثة بطريقة نزيهة وشفافة وفعالة، وينبغي مناقشة الاحتياجات المالية والاحتياجات من الموارد التي تنشأ عن التوصيات الواردة في تقرير مستشار الأمين العام بشأن هذه المسألة (A/59/710) مناقشة تامة.

١٩ - السيد ويتز (أوروغواي): قال إن وجود ١٧٥٠ فردا في البعثة يثبت التزام بلده بعمليات حفظ السلام. ونظرا لمشاركة أوروغواي الوثيقة في عملية بناء السلام، فإنها تشعر بالقلق إزاء ما يترتب على ضعف الأمن من تأثير على هدف البعثة الرئيسي المتمثل في تمهيد السبيل لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وإقامة سلام مستقر ودائم. وأضاف أن المشاكل الإدارية وازدواج الجهود تشكل خطرا في أية بعثة كبيرة مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويجب أن تكون موضع تركيز اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة.

٢٠ - وأضاف أنه لا يمكن توطيد السلام ولا إجراء الانتخابات بدون تخصيص موارد ملائمة. وذكر أن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء تأكيد اللجنة الاستشارية بإمكانية تأجيل الانتخابات حتى الربع الأول من عام ٢٠٠٦، وضرورة أن يعين الرئيس ممثلا من شعبة المساعدة الانتخابية لتقديم معلومات إضافية خلال المشاورات غير الرسمية. وإن ما يشغل قلق وفد بلده أيضا الاتجاه الصاعد في ميزانية البعثة، التي كادت تصل إلى بليون دولار. وأضاف أنه ينبغي للجنة الاستشارية أن تبدي اهتماما أوثق بتكاليف النقل الجوي، وأن تجري الأمانة العامة، ويُفضل عند انعقاد الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، دراسة مفصلة تشمل مقارنة تكاليف كل ساعة طيران ومشتريات الوقود مقابل أسعار السوق، بسبب إمكانية تحسين الكفاءة دون التأثير على احتياجات البعثة.

ضوء طلب مجلس الأمن بأن تقوم بعثة وعملية الأمم المتحدة في بوروندي بتنسيق أنشطتهما.

١٥ - وأردف أن الاتحاد الأوروبي يدين بشكل صارخ ما يصدر عن حفاظ السلام من سوء السلوك والاعتداء الجنسيين، ويأمل بأن يعمل التقرير الذي طلبته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام على توجيه مناقشة اللجنة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة. يجب أن لا يُدخر أي جهد في التصدي للاعتداءات والإفلات من العقاب، التي لوّث سمعة المنظمة وبعثات حفظ السلام.

١٦ - السيدة فيرغسون (كندا): تكلمت أيضا باسم استراليا ونيوزيلندا، فقالت إن البعثة ليست من أكبر بعثات حفظ السلام في المنظمة فحسب، بل هي كذلك من أكثر البعثات تعقيدا وصعوبة. ولا يزال الوضع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية مضطربا وخطيرا، على النحو الذي يؤكده مقتل تسعة من حفاظ السلام مؤخرا.

١٧ - وبما أن كندا واستراليا ونيوزيلندا تؤيد بقوة وجود إدارة فعالة وميزانية واضحة، فقد حثت الأمانة العامة على إصدار ميزانيات واضحة ومبررة تماما، مع إدراكها بأنه لا يمكن إدارة بعثات حفظ السلام على الورق فقط. ومع أن من الواضح أن الميزانية المنقحة المعروضة على اللجنة قد نشأت عن قرار مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بتوسيع ولاية البعثة، فإن الصلة بين الموارد الإضافية المطلوبة وتغيير الولاية والاحتياجات التشغيلية لم تُفسر بوضوح، مما يجعل تقييم المقترحات المحددة أمرا صعبا. لذلك فهي تتفق مع اللجنة الاستشارية بضرورة تقييم الاحتياجات من الوظائف في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وفي حين أن الموارد الإضافية ليست بالضرورة الوسيلة الوحيدة لتحقيق ولاية البعثة، فإنه يجب منح البعثة صلاحية توظيف الموظفين لكي لا تعرّض عملها الأساسي للخطر.

الاستشارية آثار إيجابية بعيدة المدى على البعثة فحسب، بل ستظهر كذلك مسائلة الأمانة العامة أمام الدول الأعضاء.

٢٤ - السيدة كانغ كيانغ وا (جمهورية كوريا): قالت إنها تدرك الأهمية الكبرى للبعثة والتحديات الهائلة التي تواجهها بسبب أمور عدة منها تعقد ولايتها واستمرار الوضع المضطرب على الأرض، كما يتضح من وفاة تسعة من حفاظ السلام البنغلاديشيين. وفي مواجهة هذه التحديات، لا يمكن للبعثة أن تعمل بدون رقابة إدارية وميزانية شاملة. وتدعو الحاجة إلى إقامة صلات أكثر وضوحا بين الموارد المالية والبشرية المطلوبة وزيادة عدد القوات أو الأنشطة الجديدة الموكلة لها وإلى أن تتضمن الميزانية المقترحة التالية تحليلا أكثر وضوحا للموارد والقدرات المتاحة وتبريرا للوظائف الجديدة، وإعادة الانتشار وإعادة الهيكلة.

٢٥ - وأضافت أنها تشعر بالقلق إزاء عدم قدرة البعثة على وضع رؤية واضحة لهاكلها وعملياتها الإدارية. إذ بدون هذه الرؤية، ستكون مراقبة الميزانية على نحو ملائم مستحيلة وستزداد مخاطر التزوير والهدر والمشاكل الأخرى. وينبغي أن تضع الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ هذه الشواغل في الاعتبار وأن تتضمن معلومات مفصلة عن السبل التي تعتمدها البعثة بما إنفاذ ضوابط مالية وإدارية أكثر فعالية.

٢٦ - وأشارت إلى أن البعثة كانت قد اتخذت إجراءات تأديبية ضد ١٧ موظفا كانوا قد تورطوا في سوء السلوك والاعتداء الجنسيين. ومن المروع والمحزن حقا أن العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وموظفيها لا يزالون يرتكبون مثل هذه التصرفات المستهجنة. وفي أعقاب صدور تقرير مستشار الأمين العام حول هذه المسألة، ينبغي للجنة الخامسة أن تتخذ الخطوات الملائمة للقضاء على وقوع مزيد من حوادث الاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٢١ - السيد صن يودونغ (الصين): ذكر أن تمويل عمليات حفظ السلام يبرز على جدول أعمال كل من الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة والجزء الأول من الدورة المستأنفة يمثل خروجاً على الممارسة السابقة. وينبغي للأمانة العامة أن تقدم معلومات خطية عما يترتب على النظر في الميزانية المتقحة للبعثة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة من آثار على تنفيذ ولاية البعثة. وأعرب عن أمله بأن لا يتم النظر مستقبلاً في المسائل المتعلقة بتمويل حفظ السلام إلا في ذلك الجزء من الدورة.

٢٢ - ونظراً لحجم البعثة وارتفاع مستوى احتياجاتها من الموارد نسبياً، فإنه يجب على إدارة عمليات حفظ السلام أن تولي اهتماماً أكبر لكفالة إدارة ميزانيتها بشكل جيد. وأضاف أن وفد بلده قد أكد باستمرار على الحاجة إلى تقديم تبرير واضح وعقلاني للاحتياجات الإضافية لكفالة استخدام الموارد الثمينة التي تقدمها الدول الأعضاء على نحو مسؤول. وفي هذا الصدد، وفي ضوء التعليقات الواردة في الفقرة ١٢ من تقرير اللجنة الاستشارية، ينبغي للأمانة العامة أن توضح أيضاً، كتابة، الأسباب التي دعت إليها إلى طلب هذه الاحتياجات. ونظراً لارتفاع معدل الشواغل في البعثة بشكل خاص، وعدم بقاء سوى ثلاثة أشهر لبدء دورة الميزانية الجديدة، فإنه ينبغي تقديم أسباب أكثر إقناعاً لطلب ١,٨٧ مليون دولار لـ ١١٥ متطوع من متطوعي الأمم المتحدة.

٢٣ - وختتم كلامه بقوله إنه يجب على البعثة أن تدير تكاليفها التشغيلية، ولا سيما التكاليف المتعلقة بالسفر بمهام رسمية، بطريقة أكثر فعالية، وأن تحقق وفورات حيثما أمكن ذلك. ويجب على إدارة عمليات حفظ السلام أن تولي التوصيات الواردة في الفقرات ٤٥-٤٩ من تقرير اللجنة الاستشارية اهتماماً جاداً بغية اعتمادها من قبل البعثة. ولن يكون لقدرة الأمانة العامة على اتباع نصائح اللجنة

٣١ - وذكرت أن إدارة بعثة كبيرة ومعقدة من بعثات حفظ السلام كهذه تشكل مهمة صعبة. وأعربت عن عدد من الشواغل بشأن طلب الموارد المقدم من الأمانة العامة، وطلبت تقديم تفسير واضح ومنطقي عن الطريقة التي قامت بها البعثة بتقييم قدراتها الحالية وصياغة طلبها الحالي.

٣٢ - وأضافت أنه لا يزال ينتاب الولايات المتحدة قلق بالغ بشأن استمرار الادعاءات حول الاستغلال والاعتداء الجنسيين في البعثة وفي بعثات حفظ السلام الأخرى، وأنه لا يزال أمام المنظمة والدول الأعضاء أن تعمل الكثير لمعالجة هذا الوضع بطريقة فعالة. إلا أنها ترجى تعليقاتها حول هذه المسألة حتى انعقاد الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، عندما يمكن مناقشتها في السياق الأوسع لجميع بعثات حفظ السلام.

٣٣ - السيد إيجي (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية.

٣٤ - السيد ساش (المراقب المالي بالنيابة): في سياق إجابته على الأسئلة المطروحة، أكد لممثل الأوروغوي أنه سيتم التطرق إلى مسألة فعالية التكاليف الشاملة في سياق عرض الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وردا على السؤال الذي طرحه ممثل الصين، قال إن تأجيل دراسة مقترحات الميزانية المنقحة للبعثة حتى شهر أيار/مايو يلحق ضررا كبيرا بعملياتها. وقال إن البعثة تعاني من شح في النقد، إذ لا يوجد في حسابها سوى ٤٣ مليون دولار. وإذا لم تتم الموافقة على احتياجات الموارد الإضافية في القريب العاجل، فسيكون من الضروري استئانة هذا المبلغ من الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. وأضاف أن السداد للبلدان المساهمة بقوات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ استثنى أي سداد للبعثة، وستكون ثمة ضرورة لاتخاذ تدابير

٢٧ - السيد كوزاكي (اليابان): قدم تعازيه إلى بنغلاديش حكومة وشعبا لوفاة ٩ من حفاظ السلام في إيتوري. وفي مواجهة الزيادة الأخيرة في مستوى ميزانية حفظ السلام التي لم يسبق لها مثيل، فإن أية احتياجات من الموارد لبعثات حفظ السلام يجب أن تكون مبررة تماما بطريقة شفافة ومنظمة. وقال إن تقديم هذه التبريرات، والاستخدام الحثيث للموارد والتنسيق الجيد داخل بعثات حفظ السلام وفيما بين كيانات الأمم المتحدة الأخرى، أمر لا غنى عنه.

٢٨ - وقال إن الميزانية المقترحة المنقحة للبعثة لا توضح الارتباط بين الموارد الإضافية المطلوبة والزيادة في عدد القوات أو الأنشطة الجديدة الموكلة لها، وأن الحاجة تمس إلى تقديم معلومات منظمة تتعلق بالأسباب الداعية إلى هذه الموارد الإضافية. وأضاف أنها أيضا لا تتضمن تحليلا لما يترتب على احتياجات أنشطة الأمم المتحدة والكيانات الأخرى في المنطقة من الموارد من أثر محتمل. وأردف أن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ يجب أن تراعي تماما تعليقات اللجنة الاستشارية المتعلقة بجملة أمور منها توظيف المدنيين.

٢٩ - واختتم بقوله إنه يود أن يعرب عن دعمه القوي لسياسة عدم تسامح المنظمة فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتشديد على ضرورة اتخاذ إجراءات ملائمة في ذلك المجال.

٣٠ - السيدة آتوول (الولايات المتحدة الأمريكية): أعربت عن تأييدها لتوسيع ولاية البعثة ودورها في الإسهام في استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقالت إن الإحاطة التي قدمها مؤخرا الممثل الخاص للأمين العام حول الوضع في البعثة أعطت مثالا جيدا عن نوع المعلومات التي ينبغي تقديمها حول البعثات الكبيرة الأخرى قبل انعقاد الجزء الثاني من الدورة المستأنفة.

إلى أن وفد بلده كان قد طلب من الأمانة العامة أن تجري دراسة عن ساعات الطيران وتكاليف الوقود. كما وجه الانتباه إلى الطلب المتعلق بتحليل التكاليف والفوائد المتعلق بتقديم حصص الإعاشة جوا الوارد في الفقرة ١٧ من تقرير اللجنة الاستشارية. وفيما يتعلق بتعليقات وشواغل الوفود بشأن شكل التقرير ووضوحه، قال إنه يجب على الأمانة العامة أن تتخذ خطوات لتحسين طريقة تقديم التقرير التالي، عن طريق أمور منها إصدار وثيقة منفصلة تتطرق إلى المسائل المحددة التي أثّرت خلال هذه المناقشة. وأضاف أن البعثة تعتبر من بعثات حفظ السلام الرئيسية في المنظمة، ويجب أن تُبذل كل الجهود الممكنة لحل مشاكلها الإدارية.

٣٩ - السيد ساش (المراقب المالي بالنيابة): رد على التعليقات التي أبدتها ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية فقال إن تسليم حصص الإعاشة جوا ومسائل النقل الجوي الأخرى ذات الصلة سيتم التطرق إليها في سياق تقديم الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ولكفالة إيلاء هذه المسائل الاهتمام الذي تستحقه، فإنها ستناقش بالتفصيل في ملحق للتقرير ذي الصلة. إلا أنه توجد قيود على التحسينات التي يمكن إدخالها قبل تقديم الميزانية المقترحة التالية. وهناك عدد من المشاكل الإدارية والميزانية المعقدة التي تحتاج إلى وقت أطول لحلها.

٤٠ - السيد موهيث (بنغلاديش): أعرب عن تقديره لجميع الذين قدموا تعازيهم لوفاة حفاظ السلام البنغلاديشيين التسعة في إيتوري.

مسائل أخرى

٤١ - السيد النجار (مصر): أشار إلى أنه عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩، تم إنشاء عدد من الوظائف بهدف تعزيز سلامة وأمن أماكن عمل الأمم المتحدة. وفي حين أنه رحب بتعيين وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن

مماثلة في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٥. ويجب على الجمعية العامة، أن تنظر، على سبيل الاستعجال، في ميزانية البعثة لكي تتمكن البعثة من تنفيذ الولاية الموكلة إليها من قبل مجلس الأمن.

٣٥ - أما فيما يتعلق بطلب مبلغ ١,٨٧ مليون دولار لـ ١١٥ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، فإن الحاجة تدعو إلى هؤلاء المتطوعين لكفالة تشغيل البعثة على نحو فعال. وأبدى استعداده للنظر في إمكانية تمويل هذه الوظائف من الشواغر الحالية في البعثة، إلا أنه يلزم الحصول على تفويض محدد لذلك الغرض.

٣٦ - أما فيما يتعلق بالشواغل المعرب عنها بشأن عدم توضيح الصلة بين الموارد المطلوبة وولاية البعثة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٦٥ (٢٠٠٤) وعلى النحو المبين في الصفحة ٣٥ من تقرير الأمين العام (A/59/707)، ذكر أن القوات وما يتصل بها من خدمات دعم العمليات هي المحرك الأساسي لتكاليف البعثة. أما فيما يتعلق بالشواغل المتعلقة بشكل التقرير ووضوحه، فقد أُحيط علما بها وستتم معالجتها، بالإضافة إلى مسائل أخرى في سياق تقديم الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وأخيرا، وفيما يتعلق بمسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في البعثة، فإن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ستضمن طلبات أكثر تفصيلا للموارد اللازمة لإنشاء وحدة معنية بسلوك الأفراد.

٣٧ - السيد ساها (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إنه أحاط علما بالشواغل التي أعرب عنها ممثلا جنوب أفريقيا وأوروغواي. وإن المعلومات المتعلقة بإمكانية تأجيل عملية الانتخابات الواردة في الفقرة ٣٢ من تقرير اللجنة الاستشارية نشأت من الأمانة العامة.

٣٨ - السيد بوليدو ليون (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أعرب عن تأييده للطلب الذي قدمه ممثل أوروغواي، وأشار

مؤخراً، قال إنه يشعر بالقلق، لأنه بعد مضي ثلاثة أشهر على اعتماد القرار ٢٧٦/٥٩، لم يُعلن عن الوظائف المنشأة حديثاً. وأضاف أنه رغم الإعلان عن وجود الشواغر لثلاث وظائف برتبة مد-٢ على نظام غالاكسي في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فقد أُرِّخت بتاريخ سابق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، في انتهاك واضح لقاعدة الستين يوماً. بالإضافة إلى ذلك، لم يتلق العديد من الوفود نسخاً مطبوعة من إعلانات الشواغر. وتساءل عما إذا كان وكيل الأمين لشؤون السلامة والأمن قد استُشير بشأن توصيف هذه الوظائف المحددة، وإذا كان الأمر كذلك، متى تم ذلك.

٤٢ - وكذلك، ورغم الإعلان عن الوظائف الجديدة في المكتب التنفيذي، فهي لم تظهر على نظام غالاكسي. وذكر أن وفد بلده لم يتلق نسخاً مطبوعة عن إعلانات الشواغر ذات الصلة. وقال إنه يرجو أن يتولى أحد ممثلي إدارة شؤون السلامة والأمن الرد على أسئلته في جلسة اللجنة الرسمية التالية. وكرر الحاجة إلى الشفافية والالتزام بقواعد وأنظمة المنظمة، ولا سيما المادة ١٠١ من الميثاق، وطلب أن تقوم الأمانة العامة بتصحيح هذا الوضع استناداً إلى هذه القواعد والأنظمة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.